قلت اذا قسم المالك فلا عامل او الامام فهو عالم به فكيف يتصور
الاحتياج الى اقامة البينة فح حق العامل اجيب بانه يتصور
بان يقيم بينة على عمله عند امام بعد موت قبله او يقول للامام
انا الذي جمعت الاموال مثلا ويقيم بينة على ذلك فليتامل قوله
استغاثة اي اشاعة من قوم يبعد تواطوهم على الكذب وقد
يحصل ذلك بقلة كما قاله الرافعي لغيره قوله ويعطى فقير الخ قال
الزركشي اعلم ان الكلام من اول الفصل الى هنا في الصفات المقتضية
للاستحقاق ومن هنا الى الخ في كيفية الصرف وقدم قوله ما يحسن
التجار فيه عبارة شم المنهج ما يحسن فهو بيان لما من قوله ما يغني
ربحه الخ خالم ر نقلا عن بعضهم والحكم في ذلك العرف اي لما
ذكره في شم المنهج من ان الباقي يكتفي بخمسة دراهم الخ قوله لغير
اصلاح ذات البين اما هو فيعطى ما استدانه جميعا اذا لم يوف من
ماله ولو كان غنيا كما مر قوله مايؤ صله الخ واما مؤنة اياابه ففيها تفصيل
ان قصد الاياب اعطيها والا فلا ولا يعطى مؤنة اقامة الزائدة على مرة
الكمافي قوله فلا يسترد منه نعم ان فضل عنه شيء وكان له وقع ولم يقترض استرد
اما اذا كان يسيرا فلا يسترد مطلقا او كثيرا وقترض فلان ابن السبيل فانه يسترد
منه الفاضل مطلقا ومثله الكاتب اذا عتق بغير ما اخذه والغارم اذا برئ او
استغنى بذلك قوله صفتا استحقاق اي للزكاة فخرج من فيه صفتا استحقاق
للغير اي واحد هما الغزو لغارم لمصلحي فيعطى بهما ولا يتاتى ذلك في مستحق
الزكاة فان الهاشمي لا يعطى من الزكاة قوله باخذ اي بغير ية قوله ويجب تعميم
الاصناف سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال قوله بين الاصناف غير العامل
اما العامل فيعطى اجرة مثله كما مر قوله فتجب التسوية والحاصل انه يجب على
الامام اربعة اشياء تعميم الاصناف ان وجدوا وتقسيم احاد كل صنف هد
والتسوية بين الاصناف مطلقا والتسوية بين احاد كل صنف ان استوت
الحاجات ومثله المالك ان اخصر وا وقد فهم المال لكن باسقاط العامل كما
عرف قوله الى بلد اهل المراد الى محل تقصر فيه الصلاة فالبلد ليس قيدا فاذا خرج
مصري الى خارج باب السور لباب النصر لحاجة اخر يوم من رمضان فغربت
عليه الشمس هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته لفقراء خارج باب النصر هـ
حلبي نعم لو وقع تشعيث لعشرين شاة ببلد وعشرين باخر مثله اخراج
شاة

شاة باحدهما مع الكراهة شم المنهج وكتب الميداني اي محل وجوبها بلد او
قرية او بادية بحرا او بلدا حتى لو حال الحول والمال في البحر حرم نقلها الى البر
او حال الحول والقفل ماش فانه يجب دفعها لمن فيه قوله فتؤخذ الز
اخذها فرض كفاية ولا يصح ابراء هم رب المال منها قوله فرع الفرع لغة
ما انذبح عنه اصل كابي واصطلاحا ما بني على غيره هـ مرحومي قوله من تلزم
الز غلان المكفي بنفقة متبرع قوله كما لو كان وديعة اي اذا عان المال وديعة
عند المستحق فملكه المالك اباه زكاة اجزاه اي قال المودع للوديع خذ
المال الذي عندك وديعة من زكاتي اي فانه يجزي ويفرق بين الوديعة
والدين بتعلق ملكه بعينها بخلاف الدين قوله يجب اذا الزكاة اي زكاة
المال فيجب تاخيرها بعد التمكن وتقرر الاجرة امان زكاة الفطر تجب بغروب
ليلة العيد ويومه كما مر قوله وتفتيت حب اي وبر ومعدن قوله كصلاة والكل
الز ونشر يوتب قوله قار بان تسهل الوصول اليه واحترز به عن المال
السايري في بر او بحر فلا يجب حتى يصل الى ماله لانه غايب فاشبه
الدين المؤجل وهو لان زكاة فيه حتى يحل وهو على موسر قوله وبزوال
حجر فلس اي فانه يجب عليه الزكاة حيث كان مالكا للنصاب ومنع زوال الحجر عنه
قوله وتقرير اجرة قبضت الذي في متن المنهج وتقرير تاجرة الخ واشار في الشم
انها جملة معطوفة على جملة تمكن قال في ثم فلو آجر دارا لاربع سنين بماية
دينار وقبضها لم يلزمه كل سنة الا اخراج حصة ما تقرر منها فان الملك
فيها من لتعرض مظنون الزوال بتلف العين المؤجرة انتهى فيخرج عند تمام السنة
الاولى زكاة خمسة وعشرين لسنة وهي نصف وثمن اي العشرين والثمن
زكاة الخمسة وعند تمام السنة الثانية يخرج زكاة خمسة وعشرين لسنة
وهي نصف وثمن كامر وخمسة وعشرين لسنتين وهي نصفان وثمنان
فجملة ما يخرج في السنة الثانية دينار وسبعة اثمان دينار وعند تمام السنة
الثالثة زكاة خمسين وهي التي زكاها لسنة وهي نصفان وثمنان وخمسة
وعشرين لثلاث سنين وهي ثلاثة انصاف وثلاثة اثمان فجملة ما يخرج
في السنة الثالثة ثلاث دنانير وثمن وعند تمام الرابعة زكاة خمسة
وسبعين لستة وهي ثلاثة انصاف وثلاثة اثمان وزكاة خمسة
وعشرين لاربع سنين وهي اربعة انصاف واربعة اثمان فجملة ما يخرج
في الرابعة اربع دنانير وثلاثة اثمان دينار وجموع ذلك المخرج عن